

Royaume du Maroc



Ministère de l'Economie et des Finances

Le Ministre Délégué



المملكة المغربية
ALMAGHARIBIYAH



وزارة الاقتصاد والمالية

ALMAJALIMATIYAH

الوزير المنتدب
ALWAZIR ALMUNTADIB

منشور السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف
بالميزانية يتعلق بإعداد الحساب الإداري للسنة المالية 2024

تبعاً لذلك، ينبغي إرسال حساباتكم الإدارية مصحوبة ببيانات الخزينة العامة للمملكة (المتعلقة بالموارد والنفقات) لكل من الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق البوالة المسيرة بصورة مستقلة، المتفق على مطابقتها لحسابكم الإداري، وبمحض الاجتماع الثنائي المنعقد في هذا الشأن مع قطاعكم أو مؤسستكم بمقر الخزينة العامة للمملكة والمتعلق بكل مكون من هذه المكونات الثلاث.

من جانب آخر، وقصد ضبط المعطيات الواردة في هذا الحساب الإداري ومقارنتها بقاعدة المعطيات والبيانات المتوفرة لدى كل من الخزينة العامة للمملكة ومديرية الميزانية، ينبغي موافاة مديرية الميزانية بنسخة مطابقة لحسابكم الإداري، في صيغة إلكترونية (إكسيل-"EXCEL").

أما فيما يتعلق بالتقرير حول تنفيذ ميزانية السنة المالية 2024 الخاصة بقطاعكم أو مؤسستكم، والذي يتعين إرساله بجمعية حسابكم الإداري، فينبغي أن يتضمن ملخصاً حول نتائج تنفيذ ميزانيتكم من خلال التركيز على أهم الإنجازات برسم السنة المالية المعنية، خاصة تلك المتعلقة بالإصلاحات المنفذة والإستراتيجيات المنزلة من طرف قطاعكم أو مؤسستكم، لاسيما المشاريع الإستثمارية البنوية ذات الوقع الاقتصادي والاجتماعي، سواء تلك التي تم إنجازها أو التي انطلقت أشغالها؛ مع الحرص بالنسبة لكل مشروع، على بيان تكلفته المادية وتقديم أهم المعطيات المتعلقة به على شكل رسوم بيانية ومؤشرات. هذا، مع ضرورة إرسال نسخة إلكترونية (وورد - "WORD") لهذا التقرير إلى مديرية الميزانية، لتمكينها من إنجاز تقرير عام حول تنفيذ ميزانية السنة المالية 2024 يستعرض أهم إنجازات الحكومة خلال هذه السنة.

ختاماً، أهيب بكم إعطاء تعليماتكم لمصالحكم المختصة قصد التقيد بالأحكام الواردة في هذا المنشور، حيث أن أي حساب إداري يخل بإحدى الشروط المذكورة أعلاه، سواء فيما يتعلق باحترام الآجال أو البيانات المطلوبة، سينعكس سلباً على إعداد كل من الحساب العام للمملكة ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 وبالتالي على إمكانية تقديمه لمسطرة المصادقة وفق الآجال المحددة.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات، والسلام.

الوزير المتدرب، لدى وزير الاقتصاد والمالية

المكلف بالميزانية

فوزي لقجع



DIRECTION DU BUDGET
DB2/DSEB/SLR

قسم تتبع تنفيذ الميزانية
مصلحة قانون التصفية

مذكرة ملحقة

بيانات عامة متعلقة بإعداد الحسابات الإدارية للسنة المالية 2024

يقوم الآمرون بالصرف عند انصرام مدة التصرف، طبقا لمقتضيات الفصل 119 من المرسوم الملكي رقم 66-330 بتاريخ 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العمومية، بإعداد حسابهم الإداري بصفة مفصلة حسب الفصول والبرامج والجهات والمشاريع والسطور لكل من الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وكذا الحسابات الخصوصية للخزينة.

I - الميزانية العامة :

أ - المداخل :

يقوم الآمرون بالصرف بإعداد حساب إداري للمداخل حسب طبيعتها، وذلك طبقا للجدول رقم 1 الذي أرفق نموذج منه بهذه المذكرة.

ويتعين على الآمرين بالصرف الإدلاء بالمعلومات التي يتضمنها هذا الحساب انطلاقا من سجلات المحاسبة التي يسكونها تطبيقا لأحكام الفصل 107 من النظام العام للمحاسبة العمومية لتتبع تنفيذ المداخل، وهي:

* السجل اليومي للحقوق المثبتة لفائدة الدولة؛

* سجل الحساب حسب طبيعة المداخل.

وتجري المقارنة بين مبالغ سندات المداخل المحتسبة في هذين السجلين قبل تحصيلها وكذا إلغاءها كليا أو جزئيا من جهة، وبين المبالغ المتكفل بها من طرف المحاسبين من جهة أخرى، وذلك وفقا لأحكام المرسوم الملكي الآنف الذكر وخاصة الفصلين 22 و69 منه.

ب - النفقات:

يتم إعداد الحساب الإداري المتعلق بالنفقات حسب الفصول والبرامج والجهات والمشاريع والسطور، وفقا لأحكام الفصل 119 من النظام العام للمحاسبة العمومية المشار إليه أعلاه.

وتسري هذه الأحكام على جدول اعتمادات الأداء المفتوحة وجدول النفقات. وينبغي أن تراعى في إعداد هذين الجدولين التعليمات الخاصة التالية:

1- جدول اعتمادات الأداء المفتوحة:

يعد جدول اعتمادات الأداء المفتوحة طبقا للنموذج المرفق (جدول رقم 2).

لقد تم توحيد هذا النموذج فيما يخص الجزء الأول "نفقات التسيير" والجزء الثاني "نفقات الاستثمار" والجزء الثالث "النفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي" للميزانية العامة.

وبخصوص الجزأين الثاني والثالث من الميزانية العامة، فينبغي ألا يتضمن العمود رقم 2 المسمى "الاعتدات من فصل النفقات الطارئة والمحاصات الاحتياطية" أية بيانات.

وينبغي أن تتطابق الاعتمادات المرحلة المسجلة مبالغها في العمود رقم 4 "الاعتمادات المرحلة من السنة السابقة (ميزانية الاستثمار)" مع المبالغ المسجلة في كشوف الاعتمادات المرحلة من السنة المالية 2023 إلى السنة المالية 2024. وفي حالة عدم مطابقة مبالغ كشوف الاعتمادات المرحلة مع مبالغ الاعتمادات الواردة بالحساب الإداري لميزانية الاستثمار لقطاعكم الوزاري أو لمؤسستكم، يقترح مراجعة الكشوف المذكورة، بالتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والمالية، وإن اقتضى الحال، إعداد القرار التعديلي المتعلق بالاعتمادات المرحلة.

وينبغي أيضا أن تتطابق :

- الاعتمادات المسجلة مبالغها في العمود رقم 5 (أموال المساعدة) مع مجموع "أموال المساعدة" التي تم فتحها بموجب قرارات الوزير المكلف بالمالية؛
- الاعتمادات المسجلة مبالغها في العمود رقم 6 (الاعتمادات الإضافية) مع مجموع "الاعتمادات الإضافية" التي تم فتحها بموجب مراسيم السيد رئيس الحكومة؛
- الاعتمادات المسجلة مبالغها في العمود رقم 7 (الاعتمادات المتأتية من الحسابات الخصوصية للخرينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة) مع مجموع "الاعتمادات التي تم فتحها بقرارات الوزير المكلف بالمالية".

2- جدول النفقات:

يعد جدول النفقات طبقاً للنموذج المرفق (جدول رقم 3). وتستمد المعلومات التي ينبغي إدراجها في هذا الجدول من سجلات المحاسبة التي يسكها الآمرين بالصرف لتتبع تنفيذ النفقات تطبيقاً لأحكام الفصل 108 من النظام العام للمحاسبة العمومية وهي:

* سجل تقييد حقوق الدائنين؛

* السجل اليومي للأوامر بالصرف أو الحوالات الصادرة؛

* سجل الحسابات حسب أبواب النفقات.

ويعتبر التطابق بين المعلومات المستمدة من هذه السجلات والمعلومات المتوفرة لدى المحاسب المكلف شرطاً ضرورياً للتصفية النهائية للسنة المالية المعنية.

وفضلاً عن ذلك، ينبغي مراعاة ما يلي:

- تطابق المعطيات المسجلة في العمود رقم 1 للجدول رقم 3 "اعتمادات الأداء النهائية" مع المعلومات المدرجة في العمود رقم 8 للجدول رقم 2 "الاعتمادات النهائية" من جدول اعتمادات الأداء المفتوحة؛
- تطابق المعطيات المسجلة في العمود رقم 2 "الالتزام بالنفقات (حقوق الدائنين)" مع مبلغ النفقات الملتزم بها من طرف الأمرين بالصرف والمؤشر عليها من لدن مصالح الخزينة العامة للمملكة؛
- تطابق المعطيات المسجلة في العمود رقم 3 "النفقات المأمور بصرفها أو المأذون بوضع حوالات لها المؤشر عليها وكذا النفقات بدون أمر بالصرف المبلغه من طرف المحاسب" مع مبلغ إصدارات الأمرين بالصرف المؤشر عليها من لدن المحاسب المكلف.

كما ينبغي عند تحديد النفقات الملتزم بها والنفقات المأمور بصرفها الحرص على تسوية العمليات المتعلقة بالنفقات عن طريق الوكالة (REGIE)، وذلك بإلغاء المبالغ غير المستعملة من الترخيصات بالأداء واحتساب النفقات المنجزة بدون أمر سابق بالصرف.

II- مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:

ينبغي على الأمرين بالصرف الإدلاء كذلك بالمعلومات المتعلقة بتنفيذ ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي يتولون تديرها، وفقاً لنماذج الجداول المرفقة التي تحمل الأرقام التالية والتي تتضمن معلومات حول الموارد والتحملات:

- الجدول رقم 4-1- موارد الاستغلال؛
- الجدول رقم 4-2- موارد الاستثمار؛
- الجدول رقم 4-3- الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات الاستغلال؛
- الجدول رقم 4-4- الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات الاستثمار؛
- الجدول رقم 4-5- نفقات الاستغلال؛
- الجدول رقم 4-6- نفقات الاستثمار.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ضرورة إعداد مجموع هذه الجداول لكل مرفق من مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. كما يجب أن تفصل المعلومات المتعلقة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة على مستوى طبيعة المورد فيما يخص موارد الاستغلال والاستثمار، وعلى مستوى البرامج والجهات والمشاريع والسطور فيما يخص الاعتمادات المفتوحة ونفقات الاستغلال والاستثمار.

هذا، ويجب أن ترفق هذه الوثائق بالبيانات الحسابة الختامية للسنة المالية 2024 المتعلقة بتنفيذ توقعات الموارد والنفقات، حسب توزيعها المفصل بميزانية كل مرفق من مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لقطاعكم أو مؤسستكم، كما يتعين أن تحمل توقيع رئيس المرفق وتأشيرة مصالح الخزينة العامة للمملكة.

III - الحسابات الخصوصية للخزينة:

يتضمن الجدولان (رقم 5 ورقم 5 مكرر) المعلومات التي ينبغي على الأمرين بالصرف الإدلاء بها فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخزينة التي يتولون تديرها. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى ضرورة إعداد الجدولين لكل حساب خصوصي للخزينة، يتضمنان على التوالي المعلومات المتعلقة بالمداخيل والمعلومات المتعلقة بالنفقات. وينبغي الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تحديد تقديرات النفقات عند إعداد هذين الجدولين، مع مراعاة جميع التغييرات في الاعتمادات والمقررة بكل نص ذي طابع تنظيمي.

*

* *

تنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2024

القطاع الوزاري أو المؤسسة:

الفصل:

الحساب الإداري

جدول النفقات (الالتزام بالنفقات والمؤشر عليها)

تجاوز الاعتبارات عدد الاعتضاء	الاعتبارات التفوية (الاستئجار)	الاعتبارات المترتبة المفاة نفقات (التسيير)	النفقات المأمور بصرفها أو المأمون بوضع حوالات لها المؤشر عليها وكذا النفقات بدون أمر بالصرف المبلغه من طرف المحاسب	الالتزام بالنفقات (حقوق الدائنين)	اعتبارات الأداء النهائية لسنة 2024	بيان البنود	سطر	مشرح/عملية	محة	برنامج	ربر اقتصادي	ربر وظيفي	المجموع	
													(1)-(3)=(6)	(2)-(1)=(4)
				(3)	(1)									
				(2)	(1)									

تنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2024

الحساب الإداري

ميزانيات مرافق المولة المسيرة بصورة مستقلة

المرفق (الرمز و الاسم)

جدول موارد الاستغلال

الفرق بالمقارنة مع التقديرات	الحقوق المتبنة	التقديرات النهائية لموارد سنة 2024 (1)	تغيير التقديرات الناتج عن الميزانية النهائية للمرفق	تقديرات الموارد برسم السنة المالية 2024	بيان البنود	طبيعة المورد	رمز اقتصادي
(3)-(6) = (7)	(5)-(4) = (6)	(3)	(2)	(1)			
						الاجموع	

(1) يجب أن يتساوى هذا المبلغ مع التقديرات المتعلقة بالمماخيل المدرجة في الميزانية النهائية للمرفق.

تنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2024

الحساب الإداري

ميزانيات مرافق اللوحة المسيرة بصورة مستقلة

المرفق (الرمز والإسم)

جدول اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار

الاعتمادات النهائية	تحويل الاعتمادات داخل الفصل (بالزائد أو الناقص)	السقف النهائي للنفقات (1)	تغيير التقديرات الناتج عن قرارات رفع سقف التحملات	تقديرات قانون المالية برسم سنة 2024 (السقف الأصلي للنفقات)	بيان البود	سطر	مشروع/عملية	جهة	برنامج	رمز اقتصادي	رمز وطني
(4)+(3) = (5)	(4)	(2)+(1) = (3)	(2)	(1)							
المجموع											

(1) يجب أن يتساوى هذا المبلغ مع التقديرات المتعلقة بالنفقات المدرجة في الميزانية النهائية للمرفق.

تنفيذ قانون المالية لسنة المالية 2024
القطاع الوزاري أو المؤسسة:.....

الحساب الإداري
الحسابات الخصوصية للخزينة
حساب (الرمز والإسم)

جدول رقم 5

جدول الموارد

الفرق بالمقارنة مع التقديرات (1)-(4) = (5)	الحقوق المتبنة			تقديرات الموارد برسم قانون المالية للسنة المالية 2024 (1)
	الحقوق المتبنة الصافية (3)-(2)=(4)	مخفيضات وإلغاء سندات المداخيل (3)	سندات المداخيل الصادرة (الحقوق المتبنة الإجمالية) (2)	

جدول رقم 5 مكرر

جدول التحملات

الاعتبارات المتوفرة (5)-(3)=(6)	النفقات المتأمر صرفها والمؤشر عليها (5)	الالتزام بالنفقات (حقوق الدائنين) (4)	السقف النهائي للنفقات (2)+(1)=(3)	تغيير التقديرات الناتجة عن قرارات رفع سقف التحملات (2)	تقديرات قانون المالية برسم سنة 2024 (السقف الأصلي للنفقات) (1)